جمهورية مصر العربية

جامعة القاهرة

كلية دار العلوم

الدراسات العليا _ قسم الشريعة الإسلامية

دلالة حروف العطف وحروف الجر وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية

بحث لنيل درجة (الدكتوراه)

إنجاز

عبد الناصر بدران مصطفى الشافعي

إشراف

أ. د / محمد السّيد الدسوقي
الأستاذ بقسم الشريعة الإسلامية

أ. د / شعبان صلاح حسين
الأستاذ بقسم النحو والصرف والعروض

العام الدراسي

١٤٣٦هـ -٢٠١٥م.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

(يوسف ، ٢)

﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾

(الزمر، ٢٨)

الإهـــداء

إلى كل من علمني علماً نافعا، إلى كل مسلم يحمل قلباً خاشعا.

إلى والديّ اللذين ربياني صغيرا (رحمهما الله، وجعلهما من أصحاب الجنّة).

إلى زوجتي التي صبرت على غربتي في ذلك البحث.

إلى ولديّ: كريم وعبد الرحمن اللذين افتقداني وأنا معهما، فعسى أن يُثيبهما ربُّهما.

أهدي هذا العمل.

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله الذي جعلنا خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وحبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا، وجعلنا من الراشدين وهدانا إلى التفقه في الدين، حتى نكون في الآخرة من الفائزين، والشكر لكل أساتذتي المخلصين بكلية دار العلوم الذين كانوا لي سراجاً منيراً، ومازالوا لي منهلاً كبيراً، وأخصّ الشكر لأستاذيّ الحبرين الجليلين المشرفين على البحث الأستاذ الدكتور محمد السيد الدسوقي الأستاذ بقسم الشريعة الإسلامية والأستاذ الدكتور شعبان صلاح حسين الأستاذ بقسم النحو والصرف والعروض اللذين راجعا البحث وأنارا ما فيه من ظلمات، وأزالا ما فيه من هنات، وأشكر الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الرحيم الذي كان له الفضل في تطوير خطة البحث إلى ما وصلت إليه وشكري موصول للأستاذ الدكتور محمد قاسم المنسي الذي كان لي عوناً وسنداً وناصحاً مرشداً، وأشكر الأستاذ الدكتور محمد صالح توفيق عميد كلية دار العلوم الذي شملني بالرعاية والعناية حتى تحققت هذه الغاية، كما أشكر كلية دار العلوم التي فيها تعلمت، ومنها تخرّجت، وإليها عُدت، ومنها أخرج تارة أخرى.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وجعل اللغة العربية خالدة به إلى يوم الدين، فكان ذلك تيسيراً للمذكرين؛ ليتدبروا آياته، ويهتدوا إلى دلالاته ويستنبطوا أحكامه التي بها يخرجون من الظلمات إلى النور.

والصلاة والسلام على رسول الله الذي بلّغ ما أُنزل إليه من ربه، وبيّن ما احتاج إلى بيان، وترك القرآن وسنته مصدرين أساسين لأحكام الفقه المختصة بالمُكلّفين.

وبعد:

فهذا بحث موسوم بـ ((**دلالة حروف العطف وحروف الجر وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية: دراسة فقهية مقارنة**)). أقدمه إلى قسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة لنيل درجة (**الدكتوراه**).

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في الآتي:

١- إبراز قيمة دلالات الحروف إلى جانب القرائن الأخرى في استنباط الأحكام.

٢- استجلاء العلاقة التأثيرية بين النّحو والفقه، وبيان التكامل بينهما.

٣- الوقوف على بعض الأحكام الفقهية المتفرعة على دلالات حروف العطف وحروف الجر وبيان أسباب الخلاف فيها.

٤- لفت الانتباه إلى الاهتمام بالدراسات اللغوية لفهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها.

٥- إثراء المكتبة الإسلامية بالمعرفة التي تساهم في بناء الشخصية الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع

١- الكشف عن الإشكالات في دلالات هذه الحروف وفي الأحكام المتفرعة عليها. حيثُ وقع الخلافُ في وظائفِ هذه الحروف كقواعدَ نحْويةٍ ودَلالاتٍ لُغويةٍ في استنباط الأحكام الشرعية، وتحريرُ القول فيها يُعدُ تحريراً في المسائل الفقهية المتفرعة عليها.

لقد كانت دلالاتُ الحروف محلاً واسعاً لخلاف كثير من العلماء في تحديد أبعاد النصوص ومعانيها الدقيقة، وقد جعل الرازي[1] دَلالاتِ الحروف من أصول الفقه، وهذا ما جعله يذكرُ في تفسيره ما فرّعه أصحابُ أبي حنيفةَ من أحكامٍ على باء الإلصاق في الطلاق، فمن قال لامرأته: أنت طالقٌ بمشيئة الله. لا يقع الطلاق؛ لأنّه ألصق الطلاق بمشيئة الله، وهي غيرُ معلومة، وهو كقوله: إن شاء الله، ومن قال: أنت طالق لمشيئة الله يقعُ الطلاق؛ لأنّه أخرجه مخرج التعليل وأمّا إذا قال أنت طالقٌ بعلم الله أو لعلم الله فيقعُ الطلاقُ في الوجهين. لذا أردتُ استجلاءَ أصلٍ نحويٍ من أصول الفقه، وبيانَ أثره في استنباط الأحكام.

٢- إرجاع العلوم الإسلامية إلى أصلها الذي عليه أُسّست، ومنه انبثقت، وهذا مقصدُ العلماء على مرّ العصور. وهو أمر يكاد يندثر في أذهان الباحثين، حيث طغى الجانبُ النظري على البحث العلمي في علومنا الشرعية، فيجب علينا تطويرُ مناهج البحث في العلوم الإسلامية لرتقِ الفتْقِ بين الفقه وقواعدِ أُصولِه في منهج اجتهادي واضح الخطوات؛ لتحقيق الثقة بالفروع ويَلمسُ الباحثُ المتعلمُ عمليةَ التكاملِ والتزاوجِ بين الفقهِ والقواعدِ الأصوليةِ المنبثقِ عنها، قال الزنجاني[2]، مبيناً الهدف من كتابه " تخريج الفروع على الأصول"- : " وحيث لم أر أحداً من العلماء الماضين والفقهاء المتقدمين تصدى لحيازة هذا المقصود، بل استقل علماءُ الأصول بذكر الأصول المجردة، وعلماءُ الفروع بنقل المسائلِ المبدّدةِ من غير تنبيه على كيفية استنادها إلى تلك الأصول" [3] .

دأب بعض الباحثين على الفصل بين الدراسات اللغوية والعلوم الشرعية وأصبحت البحوث في هذه العلوم عقيمة لا تقوى على التزاوج بالنّص الشرعي القرآني أو النبوي حتى تنجب حكماً

---

[1]- محمد بن عمر بن الحسين ، (٥٤٤- ٦٠٦هـ) مفسّر، متكلّم، صاحب تصانيف ، منها : مفاتيح الغيب في التفسير، وإعجاز القرآن. انظر: طبقات المفسرين، أحمد بن محمد اللأدنروي، تح: سليمان بن صالح الخزي،ص ٢١٣، ٢١٤، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط/١ ، ١٩٩٧.

[2] – هو محمود بن أحمد بن محمود، من زنجان بناحية أزربيجان، فقيه شافعي، (٥٧٣-٦٥٦هـ)، انظر: طبقات الشافعية، أبوبكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تح: الحافظ عبد العليم خان، ٢/ ١٢٦، عالم الكتب ، بيروت، لبنان ، ط/ ١٤٠٧هـ.

[3]– انظر: تخريج الفروع على الأصول، تح: محمد أديب صالح، ص ٣٤،٣٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط/ ٢، ١٣٩٨هـ.

فقهياً، أو تصنع دواء خلقياً لمعالجة مرض اجتماعي أو فردي، أو تُثمر أحكاماً فقهية تواكب الظروف والمصالح العصرية.

فالمعرفة اللغوية العربية من أهم الأدوات التي استند إليها العلماء في تأسيس العلوم الشرعية وتطويرها، ولم تزل الأسس اللغوية معتمدة فيها، فتفهم النصوص القرآنية والنبوية وتستنبط الأحكام الشرعية منها، وقد جعل العلم بأسرار العربية شرطا من شروط الاجتهاد، وتمثل المباحث اللغوية حيزاً ملحوظاً في مباحث العلوم الشرعية، ويؤيد ذلك اهتمام العلماء بالمسائل اللغوية الشرعية وتأليف كثير منهم أو تطرقهم إلى جوانب منها، ولكن ما قدّموه بحاجة إلى جمع وترتيب وتصنيف.

وبما أنّ المسائل اللغوية أساسية في كثير من العلوم الشرعية الفقهية والعقائدية فإنّ الحاجة ماسة إلى تطوير منهجية البحث اللغوي فيها وتجديد الأداة اللغوية لها. ولعل ما وضع من كتب حديثة في تفسير النصوص في الفقه الإسلامي وسبل الاستنباط من الكتاب والسنة يشهد توسع آليات فهم نصوص القرآن والحديث.

وقد ذكر الغزالي[١] أنّ أعظم علوم الاجتهاد تشتمل على ثلاثة فنون، الحديث واللغة وأصول الفقه[٢] "وللقواعد اللغوية صلة ببناء الأحكام الشرعية واستنباط يستفاد من التحليل التركيبي وتحديد معاني حروف المعاني والمسائل اللغوية الشرعية العامة والقضايا المتعلقة بالقياس واللغة"[٣].

ضمّن الفقهاء كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني، وغرضهم من ذلك أنّ لها أثراً في الأحكام الفقهية، وقال ابن فارس[٤]: "رأيت أصحابنا الفقهاء يُضمِّنون كتبهم في

---

[١]- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، فقيه، متكلم (٤٥٠ – ٥٠٥هـ)، له المستصفى والمنخول في أصول الفقه، وقاصد الفلاسفة وتهافت الفلاسفة، ومشكاة الأنوار والمنقذ من الضلال، وغير ذلك. انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ١٩١/٦– ٢٢٥ ، هجر للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط/٢، ١٤١٣هـ.

[٢]- المستصفى في علم الأصول، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، ص ٣٤٤، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤١٣م.

[٣] – عبد القادر محمد السعدي أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن الشرعية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بغداد ص ٣١-٣٤.

[٤]– أحمد بن فارس بن زكريا ، لغوي ، نحوي على طريقة الكوفيين، من مؤلّفاته: فقه اللغة ، ومقدمة في النحو، توفي سنة ٣٩٥هـ . انظر: بغية الوعاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١/ ٣٥٢، المكتبة العصرية ، بيروت، لبنان، د، ت .

أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني، وما أدري ما الوجه في اختصاصهم إياها دون غيرها فذكرت عامة المعاني رسماً واختصاراً" [1].

وقال الزركشي[2]: "وإنّما احتاج الأصولي إليها؛ لأنّها من جملة كلام العرب وتختلف الأحكام الفقهية بسبب اختلاف معانيها" [3].

وقال ابن السيد النّحوي البطليوسي[4]: " فإنّ الطريقة الفقهية مفتقرة إلى علم الأدب مؤسسة على أصول كلام العرب، وأنّ مثلها ومثله قول أبي الأسود[5]:

فإنْ لا يكُنْها أو تكُنْه فإنّهُ

أخوها غَذَتْهُ أمُّهُ بلبانِها " [6].

لقد اقتصرت على دلالة حروف العطف وحروف الجر، لأنّها تحمل معاني تتنوع من سياق إلى آخر، ولأثر هذه المعاني في استنباط الأحكام الشرعية.

---

[1] – الصاحبي في فقه اللغة العربية، تعليق أحمد حسن بسج ص٨٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

[2] – هو محمد بن بهادر بن عبد الله (٧٤٥- ٧٩٤هـ) مصري، فقيه شافعي، أصولي، له البحر المحيط في أصول الفقه.
انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٣/ ١٦٨.

[3] – البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تح: محمد محمد تامر، ٢/ ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

[4] – هو أبو عبد الله محمد بن السيد من بطليوس بإسبانيا، كان عالما باللغة والأدب والنحو، من تصانيفه : شرح أدب الكاتب (٤٤٤- ٥٢١هـ)، انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢/ ٥٥، ٥٦، المكتبة العصرية ، صيد لبنان، د. ت.

[5] – هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني: واضع علم النحو،(١ ق هـ - ٦٩هـ) كان من سادات التابعين انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢٢/٢، المكتبة العصرية ، صيد لبنان.

[6] – الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، تح: محمد رضوان الداية ص٢٩، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ .والبيت لأبي الأسود ينهى مولاه فيه فيقول: دع الخمر ولا تشربها، فإني رأيت الزبيب الذي هو أخوها ومن شجرتها مغنياً لمكانها وقائماً مقامها، فإلا يكن الزبيب الخمر أو تكن الخمر الزبيب فإن الزبيب أخو الخمر غذته أمه بلبانها، يعني أن الزبيب شرب من عروق الكرمة كما شرب العنب الذي عصر خمراً. انظر: خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح: محمد نبيل طريفي وأميل بديع اليعقوب، ٣٢١/٥، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.

"وهي تعامل معاملة اللفظ في الجملة من حيث الدلالة، فمنها ما يكون مستعملاً في الحقيقة، ومنها ما يكون مستعملاً في المجاز وغيره[١] وقال السيوطي[٢]: "وأعني أنّ معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها"[٣]. فقد تؤدي دلالة الحرف إلى الاختلاف في الحكم، من ذلك دلالة (من) في قوله تعالى:﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٤]، احتملت (من) في (منكم) دلالتين: التبعيض أو التبيين، ورجّح الزمخشري الاحتمال الأوّل[٥]، ورجّح الرازي الاحتمال الثاني[٦].

وقال الزركشي في حديثه عن مباحث اللغة: " وإنّما ذكرناها في أصول الفقه، لأنّ معظم نظر الأصولي في دلالات الصيغ كالحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، وأحكام الأمر والنهي ودليل الخطاب، ومفهومه، فاحتاج إلى النظر في ذلك تكميلاً للنظر في الأصول"[٧]. ونقل الزركشي عن الأبياري[٨]: "أنّ الأصولي إنّما احتاج إلى معرفة الأوضاع اللغوية ليفهم الأحكام الشرعية، وإلا فلا حاجة بالأصولي إلى معرفة ما لا يتعلق بالأحكام والألفاظ "[٩].

لما سبق اخترت هذا الموضوع، لأجمع بين المذهبيين اللغوي والفقهي، فما النّص الشرعي إلا نص لغوي، فيدرس وفق قواعد اللغة العربية، ووفق استعمالات ناطقيها.

١- السرخسي، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، بيروت، لبنان، ١/ ٢٥٠.

٢- هو أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (٨٤٩ – ٩١١ هـ)، أديب، مؤرّخ، له تصانيف كثيرة، منها: الاقتراح في النحو، وهمع الهوامع ، وغير ذلك. انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد، المشهور بابن العماد تح: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، ٨ / ٥١ – ٥٥، دار ابن كثير، دمشق، سوريا،١٤٠٦هـ .

٣- الاتقان في علوم القرآن- المكتبة الثقافية- بيورت ، لبنان، ١/ ١٤٥.

٤ – آل عمران، ١٠٤ .

٥- انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عبد الرزاق المهدي، ١/ ٤٢٥، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان.

٦ – انظر التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ، ٨/ ١٤٥، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان. ١٤٢١- ٢٠٠٠م.

٧- البحر المحيط في أصول الفقه – الزركشي ١/ ٢٣٨.

٨- هو أبو الحسن علي بن إسماعيل وشهرته أبو الحسن الأبياري، (٥٥٩- ٦١٦هـ)، من أبيار التابعة لمحافظة الغربية، فقيه أصولي من علماء المالكية، من تصانيفه شرح البرهان في أصول الفقه، انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المالكي، ص ٢١٣، ٢١٤، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، د.ت.

٩- المصدر نفسه ١/ ٣٤٣.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة دلالات حروف العطف وحروف الجر من خلال تناولها دلالات حروف المعاني عامة.

فقد تطرقت إلى هذا الموضوع على سبيل العموم، نحو كتاب " أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء" لمصطفى سعيد الخن (مؤسسة الرسالة، ط/٢ سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٦م)، وكتاب " أثر الدلالة النّحوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن الكريم التشريعية لعبد القادر عبد الرحمن السعدي (دار عمار، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م)، وكتب بعض العلماء المعاصرين مقالات في هذا الموضوع نحو: الدكتور على جمعة مفتي الديار المصرية المعاصرة مقالاً بعنوان "حروف المعاني"، الأثر والتعليق بجريدة الأهرام-الاثنين-٢٣ من أبريل، ٢٠٠٧م".

واطلعت في موقع جامعة أم القرى الرقمي على رسالة دكتوراه بعنوان "حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء" لحسين مطاوع حسين، إشراف محمد محمد الخضراوي، (جامعة أم القرى ١٩٨٢م) وألف محمد حسن الشريف معجماً لحروف المعاني في القرآن الكريم، مكوناً من ثلاثة مجلدات، (الناشر: مؤسسة الرسالة للنشر والطباعة والتوزيع، تاريخ النشر ١٩٩٦/١/١م)، وقدم الدكتور عبدالسلام صبحي حامد بحثاً بعنوان " اختلاف العلماء في بيان معنى (من) وأثره في الفروع الفقهية"، وذلك في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية التي يصدرها مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. ومن الرسائل العلمية التي لها صلة بالموضوع من حيث العموم رسالة ماجستير بعنوان " دور النحو في العلوم الشرعية" منجزة من الطالب: جمال عبدالعزيز أحمد ونوقشت في ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، بإشراف الأستاذ الدكتور أمين علي السيد عميد كلية دار العلوم سابقاً، وهي مخطوطة بالكلية برقم (٤٩٠). وقد قسم الباحث رسالته إلى سبعة فصول مسبوقة بمقدمة ومنتهية بخاتمة، وجعل كل فصل مختصّاً بعلم من العلوم الشرعية. ورسالة دكتوراه موسومة بـ" المعاني النّحوية والصرفية وأثرها في استنباط الأحكام الفقهية في كتاب المغني لابن قدامة" للباحث عرفات أحمد فرج بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد- رحمه الله - وهي مخطوطة بكلية دار العلوم برقم (١١٦٣) ورسالة دكتوراه، عنوانها " الدلالة النحوية والصرفية وأثرها في استنباط الأحكام في كتب أحكام القرآن" أنجزها أحمد محمود عبد القادر، بإشراف الأستاذ الدكتور طه الجندي، الأستاذ بقسم النحو والصرف والعروض والأستاذ الدكتور أحمد يوسف، الأستاذ بقسم الشريعة الإسلامية

ورئيس القسم سابقاً، وهي مخطوطة في كلية دار العلوم برقم (١٩١٨)، ونوقشت رسالة دكتوراه (١٤٣١هـ -٢٠١٠م) بعنوان " دور النحو والصرف في توجيه الأحكام واستنباطها في المذهب الحنفي" إشراف الأستاذ الدكتور شعبان صلاح حسين، الأستاذ بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا سابقاً، والأستاذ الدكتور محمد السيد الدسوقي، الأستاذ بقسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، وهي مطبوعة ومحفوظة بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة.

هذه الرسائل ركزت على الجانب النحوي حيث شغل حيزاً واسعاً من البحث، بينما جاء الجانب الفقهي في ثنايا الجانب النحوي دون تخصيص حروف العطف وحروف الجر بالبحث والدراسة اللغوية والفقهية، فجاء بحثي مختلفاً عن هذه الدراسات، موضوعاً ومنهجاً، فهو من حيث الموضوع اختص بدلالة حروف العطف وحروف الجر، ومن حيث منهج الدراسة اقتصر على الدلالات اللغوية التي تتفرع عليها الأحكام الفقهية، فالدراسة أصولية لغوية فقهية، وهي من مباحث علم الفقه وأصوله.

ولم تفرد الدراسات السابقة -على حد علمي- بحثاً مستقلاً لدلالات حروف العطف وحروف الجر وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، فاختلفت هذه الدراسات عن دراستي موضوعاً ومنهجاً؛ لذا اقتطفت جزءاً من حروف المعاني، وأردت البحث فيه بحثاً دقيقاً، لكشف أسرار دلالات حروف العطف وحروف الجر، ومدى أثر الخلاف اللغوي في الخلاف الفقهي، وبيان القواعد اللغوية المؤثرة في استنباط الأحكام الفقهية، خاصة قواعد حروف العطف وحروف الجر؛ لحاجة المجتهد إليها في الاستنباط الفقهي.

إشكـــاليات الموضوع:

تتبدى إشكاليات الموضوع في الفروض الآتية:

- النص التشريعي المقدس نص لغوي، فهل يدرس وفق قواعد اللغة؟.
- الحروف جزء من الكلام، فهل لها دلالات وضعية؟.
- هل تعد دلالة الحروف مصدراً للدلالة على الأحكام الفقهية؟.
- هل دلالة الحروف دلالة قطعية أو ظنية؟.
- هل يمكن الترجيح بين دلالات الحرف، فترجح الأحكام الفقهية المستنبطة من هذه الدلالة.
- ما أثر دلالة حروف العطف وحروف الجر في استنباط الأحكام الشرعية؟.

المنهج المتبع:

اتّبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي، وذلك بتتبع معاني حروف العطف وحروف الجر ودلالاتها اللغوية، وعرضها عرضا مرتباً، مصحوبة بآراء العلماء في ذلك، والوقوف على أثر الخلاف اللغوي في دلالات هذه الحروف في الخلاف الفقهي، واستعنت بالمنهج التاريخي من حيث توثيق الآراء، وصحة ثبوتها، وعزوها إلى قائليها، والتبين من صدقها وأصالتها، كما استعنت بالمنهج المقارن من حيث مقارنة الآراء ومقابلتها، وترجيح ما يمكن ترجيحه استناداً إلى قوة دليله، وكان للمنهج الاستنباطي أثر في استنباط النتائج بعد التحليل والمناقشة.

وقسمت كل مبحث إلى مطلبين، وجعلت المطلب الأول لدلالة كل حرف مصحوبة بآراء العلماء وأدلتهم، وما توصلوا إليه من دلالات، وخصصت المطلب الثاني للجانب الفقهي، وذلك بعرض المسائل الفقهية المتفرعة على هذه الدلالات، ومناقشتها مع الترجيح وفق القواعد اللغوية والقرائن الأخرى، ثم دوّنت ما توصلت إلية من نتائج لغوية أو فقهية في نهاية كل مبحث.

أما المصادر فاعتمدت على المصادر اللغوية التراثية المشهورة من المعاجم اللغوية والمصادر النحوية، والمصادر الأصولية والمصادر الفقهية العامة، وأفدت من المصادر الحديثة التي لها علاقة بالموضوع.

وقمت بعزو الآيات القرآنية وفق رواية حفص، وتخريج الأحاديث النبوية وبيان درجاتها صحة وضعفاً إذا كانت من غير الصحيحين، ووثقت الشواهد الشعرية التي استدل بها النحويون والأصوليون والفقهاء، كما قمت بترجمة مختصرة للأعلام المستشهد بآرائهم.

هيكل البحث:

قام البحث على بابين مسبوقين بتمهيد وملحقين بخاتمة.

التمهيد: جاء في إطار هذا العنوان: "علاقة النحو باستنباط الأحكام الشرعية".

الباب الأول: دلالة حروف العطف وأثرها في استنباط الأحكام.

وتضمن تمهيداً وثلاثة فصول:

التمهيد: التعريف بمصطلح دلالة حروف العطف.

الفصل الأول: حروف العطف الدالة على تعيين الحكم.

ويضم مبحثين، كل مبحث يحتوي على مطلبين.

المبحث الأول: دلالة (أو) وأثرها في استنباط الأحكام.

المبحث الثاني: دلالة (أم) وأثرها في استنباط الأحكام.

الفصل الثاني: حروف العطف الدالة على استدراك الحكم.

ويشمل مبحثين، كل مبحث يضم مطلبين.

المبحث الأول: دلالة (بل) وأثرها في استنباط الأحكام.

المبحث الثاني: دلالة (لكن) وأثرها في استنباط الأحكام.

الفصل الثالث: دلالة حروف العطف الدالة على الاشتراك في الحكم وأثرها في استنباط الأحكام.

ويحتوي على ثلاثة مباحث، كل مبحث اشتمل على مطلبين.

المبحث الأول: دلالة (الواو) وأثرها في استنباط الأحكام.

المبحث الثاني: دلالة الفاء وأثرها في استنباط الأحكام.

المبحث الثالث: دلالة (ثمّ) وأثرها في استنباط الأحكام.

الباب الثاني: دلالة حروف الجر وأثرها في استنباط الأحكام.

ويتكون من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دلالة حروف الجر أحادية المبنى.

ويندرج تحته ثلاثة مباحث، كل مبحث يحتوي على مطلبين.

المبحث الأول: دلالة (الباء) وأثرها في استنباط الأحكام.

المبحث الثاني: دلالة(التاء والواو) الجارتين وأثرهما في استنباط الأحكام.

المبحث الثالث: دلالة (الكاف واللام) الجارتين وأثرهما في استنباط الأحكام.

الفصل الثاني: دلالة حروف الجر الثنائية المبنى.

يضم ثلاثة مباحث، كل مبحث احتوي على مطلبين.

المبحث الأول: دلالة (عن) وأثرها في استنباط الأحكام.

المبحث الثاني: دلالة (في) وأثرها في استنباط الأحكام.

المبحث الثالث: دلالة (من) وأثرها في استنباط الأحكام.

الفصل الثالث: دلالة حروف الجر الثلاثية المبنى.

وتكون من مبحثين، كل مبحث بُني من مطلبين.

المبحث الأول: دلالة (إلى) وأثرها في استنباط الأحكام .

المبحث الثاني: دلالة (على) وأثرها في استنباط الأحكام.

أمّا الخاتمة: فهي النتائج والتوصيات المستنبطة من البحث.

ملاحظة:

استبعدت الحروف التي ليس لها شاهد في القرآن الكريم نحو (حتى ولا) العاطفتين، وكذلك حرف العطف (إمّا) للاختلاف الوارد فيه، ونحو (خلا وعدا ورب و منذ وحشا وحتى) من حروف الجر؛ لعدم وجود أثر كبير لهذه الحروف في استنباط الأحكام ؛ ولذا لم يتعرض الأصوليون لها في المسائل الفقهية، فجاء عنوان البحث مطلقاً على سبيل مجرى الغالب.

صعوبات البحث

لا يعمل الإنسان عملا دون أن تواجهه صعوبات جمّة، سواء أكان العمل بدنياً أم فكرياً بل العمل الفكري يكون أصعب من العمل البدني، ومن أصعب الأعمال أن يبحث الإنسان في شريعة الرحمن، فلا بد أن يتوخى الحيطة والحذر عندما يريد أن يُبين مقاصد الخطاب الشرعي من خلال البحث في دلالات الألفاظ في اللغة العربية التي خاطبنا بها، حيث إنّ للحرف دلالة إفرادية ودلالة تركيبية، فتتنوع دلالة الحرف وفقاً للسياق الوارد فيه، وتختلف الاستنباطات الدلالية حسب خبرة الباحث في اللغة وثقافته بقواعدها وفهمه لها إفراداً وتركيباً، وقدّر الله- تعالى- أن أختار عنوان البحث، بعد معاناة شديدة في ذلك، لعدم وجود دليل عام لموضوعات البحوث العلمية على مستوى الجامعات ومراكز البحوث يرشد الباحثين إلى عدم التكرار وإلى الطرافة والابتكار، ويوفر الجهد الذي يضني الباحثين فكرياً وبدنياً ومادياً.

وللظروف العصرية أثر كبير على الباحثين، وما أكثرها في عصرنا هذا! ظروف اجتماعية وظروف اقتصادية وظروف سياسية، ولقد نشأ البحث في هذه الظروف.

والحمد لله الذي أنعم عليّ بالصبر والمثابرة حتى أتممت هذا البحث طمعاً في ثواب الآخرة فما الحياة الدنيا إلا متاع، والعاقبة للمتقين.

فهذا ما قدمت يداي، فإن أصبت فبتوفيق من مولاي، وإن أخطأت أو نسيت فما أنا إلا بشر، وذلك من طبع الإنسان، وما أوتينا من العلم إلا قليلا، وفوق كل ذي علم عليم.

وأقول:

بحور الباحثين لها عقول ... مدربة، مباحثها تصول

تغوص في البحوث ثم تأتي ... بدُر، يستضيء به السبيل

وإنّي قد أهاب الغوص فيها ... وإنّي في شواطئها أجول

فعفواً إن ضللت الدر فيها ... فبعد البحث قد تبدو الحلول

فحال الشمس إشراق صباحاً ... ولكن في المساء لها أفول

وذو علم ينافسه عليم ... فيمحو ما يراه وما يقول

وهذا ما فقهت من الحروف ... وآمل أن يكون له قبول

الباحث.